نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

الاثنين 2024/2/5 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (73)

«كان هنا بيتي وكانت هنا حياتي» شاهد الزميل الصحفي حسام المصري يروي بتأثر كبير صدمته عقب رؤية منزله مدمرا جراء قصف الاحتلال في منطقة المعسكر الغربي بمدينة خان يونس

الأفتتاحية..

فقاعة «واحة الديمقراطية»

لا أحد في الإقليم والعالم، عدا حفنة المغيب والافاقين، بحاجة الى مهزلة الكنيست الإسرائيلي ضد النائب عوفر كاسيف عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، او للفظائع المتواصلة ضد الامنين في قطاع غزة والضفة الغربية وفي الداخل الفلسطيني، ليكتشف زيف مقولة «واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط».

على مدى عقود، ظلت هذه الاكذوبة الغربية – الصهيونية، أحد مسوغات الدعم العسكري والمالي والسياسي لأطول واخر احتلال، ونظام عنصري في التاريخ المعاصر، قبل تقدم حكومة التطرف برئاسة بنيامين نتنياهو وائتلافه على فقأ ذه الفقاعة بدبابيس الفاشية الجديدة وتخرج ما في جوفها لكل ذي عين ترى واذن تسمع، مثلما فضحت قبلها اكذوبة «الجيش الأكثر أخلاقية».

لسنا بصدد تناول ما يقترف بحق الشعب الفلسطيني من جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وانتهاك سائر القوانين والاتفاقيات والقرارات الدولية وممارسة إرهاب الدولة المنظم والذي بات محط نظر العدل الدولية وعدة محاكم حول العالم، فهذا الأداء، يفنده ويعريه التعامل داخل النظام السياسي في دولة الاحتلال نفسه.

بالأمس القريب، صوتت اللجنة البرلمانية في الكنيست، لصالح طلب عزل كاسيف لتأييده دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية وبأغلبية 14 صوتا مقابل معارضة اثنين هما النائبان العربيان في الكنيست أحمد الطيبي، ووليد طه، ما يعني اجماع صهيوني ضد زميل نقلت تصريحاته وموقفه من خانة التعددية وحرية الراي والتعبير الى تهمة الخيانة.

قرار اللجنة البرلمانية الذي يشكل سابقة خطيرة، يخشى في حال مررت ان تطال نواب عرب، في حال صادقت الهيئة العامة للكنيست لصالحه بأغلبية 90 عضوا من 120 هم مجمل عدد أعضاء الكنيست، وهو عدد كبير في ظل الخريطة الحزبية الممثلة في الكنيست لكن تحقيقه لم يعد بالغ الصعوبة في ظل انجراف المجتمع الإسرائيلي للتطرف والركون الي اليمن واقصى اليمن، الذي نماه نتنياهو على مدى أكثر من عقدين في سعيه لتدمير اتفاقيه اسلو ومنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كهدف معلن حمله الى السلطة ليمكث فيها كملك امضى أطول فترة حكم في تاريخ الكيان.

امام هذه الهستيريا والفاشية التي يستغلها نتنياهو وائتلافه للعبث بدور واستقلالية السلطات والمؤسسات لمصالح شخصية وفئوية وحزبية ومهادنته من قبل اغلب القوى السياسية بزعم الحرب مع الفلسطينيين فلا عجب ان يدعم حزب «الوحدة الوطنية» برئاسة بيني غانتس، وحزب «هناك مستقبل» برئاسة يائير لبيد وغيرها من المنادين بالسلام والديمقراطية وغيرها من مساحيق التجميل، طلب العزل.

الحملة في لجنة الكنيست، كان سبقها منع النائب العربي أحمد الطيبي، ا من الحديث امامها لمدة أسبوعين على خلفية موقفه من العدوان على غزة، وهو ما اعتبره مؤشر على ان هناك من يدفعون نحو إقالة جميع أعضاء الكنيست العرب»، خاصة في ظل منع أي نشاط جماهيري في الشارع الفلسطيني في الداخل حيث يعيش الشعب الفلسطيني في أراضي 48 تحت ما يشبه الحكم العسكري.

الواقعة بتداعياتها شديدة الخطورة المحتلة - من باب التذكير - بدأت حين أعلن كاسيف انضمامه إلى الدعوى التي أقامتها دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، متهما حكومة نتنياهو بالدعوة إلى «التطهير العرقي» والإبادة الجماعية في حربها على قطاع غزة، حيث وقع أكثر من 200 إسرائيلي على عريضة قدمت إلى المحكمة

كاسيف قال انه قام بذلك انطلاقا إن واجبه الدستوري تجاه المجتمع الإسرائيلي وكل سكانه، وليس تجاه حكومة يدعو أعضاؤها وائتلافها إلى التطهير العرقي، وحتى الإبادة الجماعية و»أضروا بالبلاد والشعب، وبذلك قادوا جنوب أفريقيا إلى اللجوء إلى لاهاي، وليس أنا وأصدقائي. وعندما تعمل الحكومة ضد المجتمع والدولة ومواطنيها، وتضحي بهم، وترتكب الجرائم باسمهم على مذبح الحفاظ على وجودها، فمن حقي بل وواجبي أن أحذر وأفعل ما بوسعي في إطار القانون لوقف ذلك».. وبسبب تصريحاته، قررت لجنة ما تسمى «الأخلاقيات»، عزل كاسيف من الكنيست لمدة 45 يوما، وحرمانه من راتبه لمدة أسبوعين.

على خطورة محاولة خنق هذا الصوت التقدمي وإفراغ حصانته البرلمانيّة من أي مضمون، الا ان خطرها الأكبر كونها تمثل هجمة شرسة على شريحة كاملة من المواطنين؛ اختارت النائب كاسيف ليمثلها في البرلمان، ومحاولة إسكاتها، بأسلوب يمس بحق التصويت والترشح، وحرية التعبير وسيطال «الحيز الديمقراطيّ المحدود أصلاً وعلى الحلبة السياسية المشتعلة بفعل سياسات الحرب».

كتلة كاسيف البرلمانية، اعتبرت محاولة عزله، «ذروة جديدة لنجاح جهود اليمين الاستيطاني في ضرب الأسس الديموقراطيّة الهشّة أصلاً، والتي امتدت على مدار سنوات لتعزيز حكمه وأيديولوجيته في نهب الأرض وتهجير الفلسطينيين قسراً».

ان قراءة عادية للأحداث توضح دون ريب ان هذه محاكمة سياسية ميدانية تؤسس لنظام فاشي ظلامي وملاحقة الأصوات التي ترفض الحرب والعدوان على الفلسطينيين ولديها موقف من الاحتلال وجرائمه المستمرة منذ عقود وهندسة قيادات على مقاس إسرائيلي بقرارات تحجب شرعية الجمهور في ظل الملاحقة السياسية والتحريض الدموي على المجتمع العربي في الداخل بمختلف توجهاته.

جوليا سيبوتيندي..
وجه تصفعه اللعنة في اوغندا والعالم

بقلم: نائل موسى

يرى باحثون ومتابعون لمسيرة محكمة العدل الدولية أعلى هيئة قضائية في العالم، ان أكثر ما يعتور احكامها ويجابه انتقادات هو انحياز قضاة لمواقف بلدانهم ومصالحها وتحالفاتها على حساب العدالة، لكن القاضية الأوغندية جوليا سيبوتيندي، خالفت الدراسات والتوقعات بتفردها بالتصويت ضد كافة التدابير الفورية التي فرضتها المحكمة على إسرائيل دولة الاحتلال في الدعوى التي رفعتها ضدها جمهورية جنوب افريقيا وتتهمها فيها بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

لقد زايدت سيبوتيندي في تصويتها الالي ضد كل ما اجمع عليه القضاة السبعة عشر، على زميلها الصهيوني القاضي أهارون باراك، اذ وافق الأخير على اثنين من البنود الستة، في تصرف عاكس موقف اوغندا الرسمي والشعبي، وللقيم والضمير واسس العدل والعدالة التي يفترض انها اقسمت على صونها والدفاع عنها.

ربما تحسبنا ونحن نتابع المجريات، للأمر من جبهة القاضي الامريكي او سلوفاكيا وفرنسا اليابان وألمانيا وأستراليا نظرا لمواقف بلدانهم المعلنة، لكنه اتى من ناحية حسبناها الأمان، عندما ارادت قاضية مشاكسة، على ما يبدوا، ان تكون نجمه مواقع التواصل فحطمت اشرعتها وقلبت سفينتها في بحر مواقف واسعة فاقت حد الانتقادات.

هيام جوليا سيبوتيندي بدولة الاحتلال ونظامها العنصري البغيض المعلن جهارا نهارا سنعتبره وصلة عشق اسود بعيدا عن اتهامها الاني ببيع ضميرها او عرضه، فالأيام لن تطول كثيرا حتى يذوب الثلج وينكشف المرج خاصة انها على وشك انهاء دورتها الثانية ومغادرة هيئة قضاة المحكمة

ابنة اوغندا التي عانت بلادها من الاستعمار وويلاته ونهب ثرواتها وتداعياتها والتي كانت ستبتلى بمؤامرة ان كون ارض قومي ليهود العالم يقيم على ترابها دولتهم على حساب الشعب الاوغندي الصديق عندما عرضتها بريطانيا على قادة الحركة الصهيونية لتكون وطنيا قوميا 13 سنة قبل صدور وعد بلفور المشؤوم عام 1917

لا نعلق كثيرا على العواطف والقواسم المشتركة والروابط الأخوية، بقدر تنعلقنا بالحق والمبادئ التي انشات من اجلها المحكمة بل وهيئة الأمم المتحدة من منطلق ايمان راسخ بعدالة قضيتنا وبحتمية اعتدال ميزان العدل الذي تسعى مثل هذه القاضية الى ترجيح كفة الباطل

قبل واقعة التصويت المخزي هذه، سطرت سيبوتيندي سيرة ذاتية مرموقة اذ احتفظت لنفسها بلقب أول امرأة أفريقية لها مكان في محكمة العدل الدولية عام 2012 واعيد انتخابها في عام 2021، كما شغلت قاضية في المحكمة الخاصة لسيراليون، حيث تعاملت مع العديد من محاكمات جرائم الحرب والفساد وساهمت في كتابة أوراقًا أكاديمية، بما في ذلك ورقة بعنوان «العدالة الجنائية الدولية: موازنة المصالح المتنافسة: التحديات التي تواجه محامي الدفاع ومحامي الضحايا والشهود»، لكن العدالة من وجهة نظر القاضية الأوغندية اليوم هي التصويت ضد التدابير الستة التي أقرتها محكمة العدل الدولية وبالتالي وضعت نفسها في كفة الشريك في جريمة لابادة.

ففي دفاعها عن إسرائيل ومحاولتها تبرأتاها من نيتها القيام بإبادة جماعية، بررت سيبوتندي موقفها المنحاز رات أن التدابير لا تندرج ضمن اتفاقية الإبادة الجماعية، زاعمه أن الفشل في التوصل إلى حل سياسي للصراع، قد يدفع للجوء إلى القضاء للبحث عن حلول يائسة وبرأت إسرائيل.

وفور تصرفها في المحكمة تفوهاتها المنحازة لإسرائيل، سارعت أوغندا إلى التبرؤ من قرار سيبوتندي على لسان ممثلها في الأمم المتحدة، الذي أكد دعم بلاده لفلسطين. و»إن «قرار سيبوتندي لا يمثل حكومتنا، بشأن الوضع في فلسطين». موضحا انها صوتت سابقًا ضد بلادها أوغندا بشأن قضيتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرفض وزخم الانتقادات لم يقف عند الموقف الرسمي الحاسم، بل رافقه نشاط مناصر للشعب الفلسطيني في كمبالا العاصمة، اذ أصدر مركز «ميركير» للأبحاث الاجتماعية، الذي يضم مجموعة من المحاضرين الجامعيين والمحامين والباحثين في شؤون القانون الدولي والقانون الإنساني والاستعمار والنزاعات رسالة تذكّر المجتمع الأكاديمي في أوغندا خاصة وفي أفريقيا والعالم، بضرورة «عدم النظر إلى ما يجري في إطاره الزمني الحالي وإغفال السياق التاريخي لما يجري في فلسطين». مشددا على اهمية القضاء على جميع أشكال الاستعمار في العالم على قاعدة أن «التحرر من الاستعمار وتحرير الشعوب لا يمكن أن يتحقق إلا وفلسطين حرة».

زفت موقف القاضية، ظهرت جليا وسائل التواصل الاجتماعي التي فاضت بردود فعل واسعة باعتباره لا يمثل اوغندا ولا افريقيا

وبالحصل «لن ينسى العالم أيضًا سيبوتيندي القاضية التي ووقفت وحدها ضد فلسطين»، شريك في لإبادة الجماعية بحق اولادها؛ واصرت على ان تكون «صوت من إفريقيا لا يمثلها، مثلما هو لطخة سوداء بحقل الحقوق. فاستحقت ان تبقى «جوليا»، وجه تطارده اللعنة في بلدها وفي إفريقيا وحول العالم.

اندفاعة المانية عمياء في دعم إسرائيل

بقلم: د. فريد اسماعيل

المانيا التي خرجت خلال سنوات من تحت رماد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية لتصبح خلال عقود صاحبة أقوى اقتصاد في أوروبا، سقطت في امتحان العدوان على غزة.

فمنذ عقود لم يحدث أن شهدت أوروبا انقساما حادا في المواقف السياسية تجاه القضية الفلسطينية مثلما حدث مع هذه الحرب العدوانية على فلسطين، سواء المؤيدة ام المناهضة لإسرائيل، حيث برز الموقف الألماني الوقح في تأييده لإسرائيل دون أي مراعاة لحقوق شعبنا الفلسطيني.

فقد تبنت ألمانيا الرواية الصهيونية، وأعلن المستشار الألماني شولتز أن أمن إسرائيل مصلحة وطنية عليا لبلاده، وتم تصدير السلاح إلى الكيان مقابل تعليق المساعدات لفلسطين، فقد اختارت برلين منذ اللحظة الأولى للعدوان الاصطفاف غير المشروط الى جانب إسرائيل بغض النظر عن الفاتورة الإنسانية الباهظة التي يدفعها أهلنا الصامدين في غزة والضفة، وان يصاحب انحيازه شبه إجماع سياسي داخلي منقطع النظير تبنت فيه الأحزاب الموقف الرسمي بحذافيره، باستثناء حزب اليسار.

وإذا ما أردنا فهم أو تفسير الموقف الألماني، فيتوجب العودة الى جذور تاريخية منها:

١-الارتباط العميق بين الاستعمار والصهيونية: فقد سعت النازية الى تفريغ القارة الأوروبية من اليهود بهدف بناء الدولة القومية الأوروبية اما بالتصفية أو بدعم الهجرة إلى فلسطين.

٢-عقدة الهولوكوست: بمعنى أن ما من مظلومية تشبه مأساة اليهود، وبالتالي فإن معاناة اليهود تختلف عن أي شعب آخر، ولذلك فإن حق الإسرائيليين في الأمن والأمان أهم بكثير من حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٣-الجذور البروتستانتية للصهيونية، خصوصا فيما يتعلق باعتقاد الكنيسة اللوثرية البروتستانتية الجديدة بأن قيام دولة إسرائيل مسألة دينية تجسيدا لنبوءات الكتاب المقدس حسب اعتقادهم.

كما أن هناك عوامل أخرى تساهم في تحديد الموقف الألماني منها تزايد قوة اللوبي الصهيوني في ألمانيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتركيبة الحكومة الألمانية الائتلافية الحالية الداعمة لإسرائيل، والتقارب الأمريكي الألماني الأخير، والضعف العربي على الصعيد الدولي.

إلا أن هذه الاندفاعة الألمانية العمياء في دعمها المطلق لإسرائيل قد خفضت من سقف تصريحاتها العلنية نتيجة عوامل عدة منها التغير الحاصل في الرأي العام الألماني، دونما أي تغير في حقيقة الموقف. فقد أشارت وزيرة الخارجية انالينا بيربوك الى أن دفاع إسرائيل عن النفس يجب أن يتم وفق القانون الإنساني وتوخي أكبر قدر ممكن من الاعتبار للسكان المدنيين، دون أن تتطرق حتى الى استباحة إسرائيل لكل الأعراف الدولية. كذلك، فإن تصريح المستشار الألماني اولاف شولتز الذي ذكر فيه أنه لا يساوره شك البتة في أن الجيش الإسرائيلي سيلتزم حتما بمبادئ القانون الدولي لأن إسرائيل دولة ديمقراطية ذات مبادئ انسانية، فهو إنما يقدم صك براءة لجيش الاحتلال على جرائمه التي لا تحصى، ولا يرى كيف تضرب إسرائيل بعرض الحائط كل القيم والمفاهيم الإنسانية ومبادئ القانون الدولي.

لقد عملت الحكومة الألمانية ولا زالت على إخماد أي صوت داعم لفلسطين من خلال محاولة حظر المظاهرات المنددة بالحرب. فعندما يتعلق الأمر بإسرائيل، توضع مبادئ الديمقراطية في الدرج، ويمنع المواطنون من ممارسة حقهم الدستوري في التجمع والتعبير عن الرأي، وتتم محاسبة كل من ينتقد الممارسات الصهيونية بتهمة معاداة السامية، ويصبح هتاف «فلسطين حرة» صيحة إرهابية يجب تجريمها كما صرحت رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي كارين برين. كما ذهب بعض الساسة الألمان الى الربط بين الحرب في اوكرانيا وطوفان الأقصى في مشهد سوريالي لا يشير الا إلى حالة الهوس والبارا نويا لدى هؤلاء، فقد بلغت حالة الهستيريا درجة الثأر من كل من يغرد خارج السرب، فتم تأجيل تكريم الكاتبة عدنية شبلي بجائزة «ليبيراتور برايز» لمجرد أنها ذات أصول فلسطينية. وتعرض العديد من الجمعيات والمؤسسات المؤيدة لفلسطين في المانيا للكثير من المضايقات مثل حركة «فلسطين بتحكي» لمجرد الدعوة للاحتجاج السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي وضمان حقوق الفلسطينيين. كما والغت السلطات مجموعة من التظاهرات.

ان الخطاب الذي نشره نائب المستشار الألماني وعممته الحكومة على نطاق واسع، وفيه تهديد واضح بالمحاكمة وبالترحيل لكل من يعادي إسرائيل من المسلمين واليساريين، إنما يختصر وبشكل واضح الموقف الرسمي الالماني المنحاز والداعم بشكل مطلق لإسرائيل.

لكن رغم كل التضييق، تخرج في مختلف المدن الألمانية وخاصة في برلين المظاهرات الحاشدة الداعية لوقف العدوان والمؤيدة للحق الفلسطيني والمنددة بجرائم الاحتلال والداعية الى محاكمته. وما يبعث على بعض الأمل انضمام بعض المجموعات اليهودية الداعمة للسلام الى المظاهرات، والمشاركة في الفعاليات الداعمة لفلسطين، منها «الصوت اليهودي لأجل سلام عادل في الشرق الاوسط» و «الاتحاد اليهودي لمعاداة الفاشية» ومجموعات أخرى من الشباب الألمان من اليسار ومعارضي الكولونيالية، وسط انحياز إعلامي وسياسي للرواية الصهيونية.

ربما أدى هذا الضغط الشعبي وموجة التغير في الرأي العام إلى انخفاض حدة التصريحات الفجة لكنها لن تحدث تغييرا في الموقف الألماني الرسمي. فمن لم يرف له جفن على اشلاء آلاف الأطفال والأمهات في غزة، لن يشفيه راي عام من العمى، لكن هذه الاشلاء وهذا الدم سيزهر يوما وطنا حرا.

عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

غضب الغرب من «العدل الدولية» ذريعة لـ «إبادة» قضية اللاجئين

خليل حمد*

«عزيزي القاتل، إذا لم تستطع استكمال جريمتك بالنار، سنساعدك بإكمالها جوعاً وحصاراً. وإيقاف تمويل» تصلح هذه العبارة لتكون إعلاناً يشرح الخدمات التي تقدمها دول الغرب وتابعوها لـ «إسرائيل» منذ سنوات، ويستمرون بتقديمها مع استعار الحرب الصهيونية المجنونة على قطاع غزة.

في تفاصيل الخطة ادعاء «إسرائيلي» صدقته دون دليل دول الغرب التي كانت تنتظر على ما يبدو طرف خيط فقط، لتُفيد تل أبيب وتستفيد معها، فقرار تعليق تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» اتخذته واشنطن وشركاؤها عن سبق إصرار وتصميم، وإن جاء ظاهرياً بسبب ادعاء «إسرائيلي» بأن عدداً من موظفي الوكالة في غزة شاركوا في عملية السابع من أكتوبر. ادعاء كهذا قابل للتصديق وفوراً رغم هشاشته وغياب الدليل عليه، لكن دعوى من أربع وستين صفحة أمام محكمة العدل الدولية أمر مشكوك بصحته لدى دول الغرب!!

أبرز الدول التي أعلنت تعليقها تمويل الأونروا هي الولايات المتحدة، أكبر مانح للوكالة، وألمانيا التي تأتي في المرتبة الثانية، كذلك اليابان وكندا وهولندا وبريطانيا وأستراليا والنمسا التي أعلنت تعليق التمويل «مؤقتاً»، ما يعني خسارة الوكالة نحو سبعمئة مليون دولار، وهي التي تعاني أساساً من نقص في التمويل أدى لتقليص خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين في القطاع وخارجه. قرارات لاقت اعتراضاً كبيراً من الفلسطينيين، الفصائل والسلطة، وطالب بيان للرئاسة الفلسطينية هذه الدول بالتراجع عن قراراتها «التي من شأنها معاقبة الملايين من أبناء شعبنا دون وجه حق بشكل لا إنساني، خاصة أنهم هجروا من أرضهم عام 1948، وما زالت إسرائيل ترتكب الجرائم بحقهم، وآخرها حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة».

سياسة العقاب الجماعي التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها ليست إلا استمراراً للمنهجية الإسرائيلية في التعاطي مع الفلسطينيين، بما يؤكد شراكة هذه الدول في الدماء التي تسيل في غزة وغيرها من مناطق احتدام الصراع، لكن الأمر أبعد من مجرد خطوة في سياق عملية 7 أكتوبر وتداعياتها. قرار إنهاء «أونروا» مُتخذ غربياً منذ «صفقة القرن» التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لكن التنفيذ استغرق وقتاً، واتخذ مراحل متعددة.

ففي عام 2018، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إنهاء وجود وكالة الأونروا التي اتهمها بالعمل لصالح الفلسطينيين وأنها «تخلّد قضيَّة اللاجئين»، وفي نفس العام 2018 أعلنت واشنطن وقف تمويل الأونروا بزعم الحاجة إلى بديل أكثر فاعلية في مساعدة اللاجئين، في مخالفة صريحة لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 302 في عام 1949، والذي ينص صراحة على أن انتهاء وجود الوكالة يكون بإيجاد حل «عادل لقضية لاجئي فلسطين».

وجود أونروا إذا يُبقي قضية اللاجئين الفلسطينيين، أصحاب الأرض الحقيقيين، على قيد الحياة، ومن الضروري بالنسبة للإسرائيلي والأمريكي دفن هذه القضية كمقدمة لإنهاء القضية الفلسطينية برمتها. هكذا كان الأمر في «صفقة القرن» التي أطلقها ترامب، وهكذا هو الأمر في مشروع «الهيكلة الإقليمية» التي طرحها إلى العلن مؤخراً وزير خارجية الولايات المتحدة، أنتوني بلينكن، على هامش منتدى «دافوس» الاقتصادي، فبقاء اللاجئين على شكل حاملي تذكرة إقامة مؤقتة ستنتهي بعودتهم يشكل بالنسبة لواشنطن العقبة الأبرز في هندسة المنطقة كما يشاؤون وتشاء تل أبيب، وأول خطوات إنهاء قضية حق العودة هي سحب الاعتراف الدولي بهذا الحق، اعتراف تشكل الأونروا أبرز تجلياته، وبالتالي فإن إنهاء عملها ركن أساسي لتمرير أي مشروع لإنهاء بقية الحقوق الفلسطينية.

في الأمر أيضاً، بشكل من الأشكال، غضب من قرار محكمة العدل الدولية التي نظرت في دعوى جنوب إفريقيا حول ارتكاب «إسرائيل» جرائم «إبادة جماعية» خلال عدوانها على قطاع غزة، وإصدارها أوامر قضائية عاجلة بضرورة توقف «إسرائيل» عن القتل الذي يؤدي إلى «الإبادة الجماعية»، وضمان تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين العالقين في قطاع غزة. غضب شكل الذريعة على ما يبدو للدول المانحة كي تمارس جريمة مركبة ضد الفلسطينيين وقضيتهم من جديد، أولاً: في القرار «إبادة» لمنظمة دولية تؤكد وجود قضية اسمها «لاجئون»، وبالتالي حقاً اسمه «حق العودة»، وثانياً: عقاب جماعي لكل فلسطيني، لاجئ أم مقيم، أنه سيدفع ثمناً جراء ما حدث في السابع من أكتوبر، ظناً منهم أن هذا قد يغير في واقع الدعم الفلسطيني لخيار المقاومة حتى التحرير.

تقول منظمة الصحة العالمية، إن وقف تمويل الأونروا ستكون له عواقب «كارثية» على سكان غزة، وهذا أمر صحيح، لكن الحقيقة أن الكارثة الأساسية لأهالي القطاع المحاصر المجروح المستهدف ليست بوقف تمويل وكالة الغوث فقط، بل في أساس وجود هذا الاحتلال على أرض فلسطين، وفي الصمت الدولي، بل والشراكة الكاملة في كل جرائمه بحق شعب بأكمله، من سرقة الأرض قبل ستة وسبعين عاماً، إلى حرب الإبادة الجماعية المتواصلة بحق أهالي قطاع غزة. إبادة تمارسها تل أبيب وداعموها بالنار والصواريخ، وبالحصار والتجويع ووقف تمويل من يريد تقديم أبسط المساعدات.

* عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

معركة وكالة الغوث الأونروا بدأت

فهد جبرين

منذ أن اعلنت رئاسة وكالة الغوث عن تلقيها رسالة من دولة الكيان الصهيوني تتحدث عن تورط ومشاركة ١٢ موظفا فلسطينيا من غزة في احداث السابع من أكتوبر، وقبل أن تتسلم التقارير بتفاصيلها حول هذه التهم، قامت رئاسة الوكالة وعلى لسان رئيسها بفصل الموظفين المذكورين فورا، متجاوزة الروتين والبروتوكول الإداري للهيئات الدولية الذي يقضي بالحد الأقصى تعليق خدمات هؤلاء الموظفين واحالتهم للتحقيق او تشكيل لجنة تحقيق خاصة لمتابعة هذا الملف.

بدلا من ذلك وتماهيا مع رغبة حكومة الاحتلال، اتخذت رئاسة الوكالة قرارها المستعجل والمستهجن، لحد دفع بالمتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة للاعلان في مؤتمر صحفي أن الأمين العام (اصيب بالرعب) عندما سمع بالخبر، وأن رئاسة المنظمة الدولية ليس لديها تفاصيل بعد عن هذا الملف.

اذا افترضنا حسن النوايا لدى رئاسة الوكالة فهي تكون وقعت في كمين سياسي -امني (اسرائيلي) ، و اعتبرت أن مجرد إصدارها لهذا القرار المستعجل سيوقف تدحرج الملف و توسع انعكاساته على مستوى الأمم المتحدة و على المستوى الدولي و خاصة الدول المانحة، مفترضة أن هذا الإجراء/ القرار سيهدئ من الضجة التي أحدثها كيان الاحتلال بتطوير التهمة من تهمة لعدد من الموظفين لتصبح تهمة تشمل وكالة الغوث كمؤسسة ، بل ان حكومة الاحتلال بدأت تطالب بإلغاء هذه المؤسسة و تحويل مهامها و خاصة الإغاثية إلى مؤسسة اخرى.

الولايات المتحدة ومعها محورها المقرب من بريطانيا والمانيا وكندا واستراليا كانت سباقة بالتفاعل مع التهم(الاسرائيلية) وبادرت لإعلان قرارها بوقف مساهمتها في موازنة وكالة الغوث (الدول المانحة المذكورة تأمن أكثر من ٧٠% من الموازنة العامة السنوية) إلى حين أن تقوم الأمم المتحدة بإصلاح شؤون الوكالة بما ينسجم مع متطلبات وشروط المجتمع الدولي.

هنا ارجو الانتباه جيدا لفحوى التهم المعلنة، وهي ليست قيام هؤلاء الموظفين بعبور جدار الفصل مع غلاف غزة في السابع من أكتوبر بل انهم كانوا يقدمون معلومات للمقاومة في غزة أثناء تحركهم بين القطاع والضفة الغربية، او على المعابر، كموظفين في الوكالة، إضافة إلى أن بعضهم نشر على وسائل التواصل تغريدات مؤيدة للمقاومة، وهذه مجرد ادعاءات من طرف سلطات الاحتلال لم يتم التحقق منها.

رئاسة الوكالة لم تنتظر التأكد او التحقق من التهم، ومسارعتها الى فصلهم خلق انطباع دولي ان الرواية الاسرائيلية صحيحة، وإذا علمنا ان رئاسة الوكالة اخذت القرار ولم تبلغ حتى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بالأمر، و لا حتى لم تزودهم بنسخة عن التقرير الإسرائيلي المزعوم،

السيناريو للحملة ضد وكالة الغوث معد مسبقا و جاهز لدى المكتب الأمريكي-الإسرائيلي المشترك (بإشراف بلينكن) و لهذا سارعت كل هذه الدول لإعلان قراراها بإيقاف الدعم فورا دون انتظار اي رد فعل من الأمم المتحدة او حتى تعليق، بالضبط مثلما حصل في اليوم التالي للسابع من أكتوبر، عندما وزعت حكومة الاحتلال تقريرها المزور و المفبرك عن اتهام أفراد من المقاومة بقتل الأطفال و تقطيع رؤوسهم و اغتصاب النساء في مستوطنات غلاف غزة،،، و هرع بايدن مرددا ذات الرواية و لحقت به دول الناتو، وعندما اصطدمت هذه الدول بركاكة الرواية و توالي الشهادات من مواطنين اسرائيليين تكذب الرواية الرسمية للحكومة الاحتلال، بدأت هذه الدول بالمراجعة و تجنب الخوض في هذه الروايات.

الان، الحملة من أجل إقصاء وكالة الغوث من المشهد الفلسطيني له عدة أهداف ومن اهمها:

معصية الأمم المتحدة ومكتب امينها العام ومن خلاله محكمة العدل الدولية على قرارها الذي وضع دولة الكيان في قفص الاتهام في جريمة الابادة الجماعية والتهجير القسري والفصل العنصري على امتداد جغرافيا فلسطين التاريخية، فملف التهم خرج للعلن في التالي من صدور قرار المحكمة والذي شكل ضربة قوية للمشروع الصهيوني بآخر تجلياته عبر برنامج حكومة أقصى اليمين الصهيوني المتطرفة.

حتى أمريكا لم تخف ازعاجها وأصرت على رفضها للقرار ودفاعها المستميت عن ذراعها الاستراتيجي في المنطقة.

ومن ناحية اخرى تسعى دولة الكيان ومعها الإدارة الأمريكية الى ضرب البنية التحتية والإدارية لنظام توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة عبر وكالة الغوث بحجة انها غير صالحة وغير أمينة على هذه المهمة، وبالتالي يسمح ذلك بتهرب (اسرائيل) من تنفيذ أحد اهم قرارات محكمة العدل العليا الأخيرة، وتضيق الخناق أكثر على ابناء غزة العزة لإجبارهم على الهجرة (الطوعية) كما يطلقون عليها.

وعلى المدى المتوسط تعمل الإدارة الأمريكية بشكل حثيث على شطب وكالة الغوث نهائيا (مشروع ترامب القديم) والذي يعني شطب قضية اللاجئين وحق العودة، وتحويل الخدمات التي تقدمها الوكالة حاليا إلى مؤسسة دولية اخرى ليس لها صفة سياسية وليست مرتبطة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية،

ما زال في جعبة الصهاينة الكثير من هذه السيناريوهات المعدة مسبقا بالاتفاق والتواطئ مع الإدارة الأمريكية، وخاصة وزارة الخارجية، وهذا لا يعني بالضرورة نجاحهم في هذه المؤامرة الجديدة، فحجم تصدينا لها يحدد كيف ومتى ندفنها كسابقاتها من المؤامرات، لكن الأهم أن نكون جميعا مقتنعين أن اي خطوة او خطة تنفذها حكومة الاحتلال تتم بالتنسيق والتخطيط المشترك مع الإدارة الأمريكية، بل يمكن القول أن الخطة أمريكية اساسا.

الإنسانية اصدق من رابطة الدم والرحم؟!

نائل موسى

في زمن العجائب والهوان، باتت قيم الإنسانية العابرة للقارات، تتفوق على روابط الدم والدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك والجوار، وتتوثق اواصرها أكثر من صلة الرحم وذوي القرى.

نلوك هذا، ونحن نتابع بفخر جهود الاف الفنانين الأوربيين وعلى راسهم كبار النجوم، لمنع إسرائيل من المشاركة في النسخة المقبلة من مسابقة الغناء الاوربي «يوروفيجن 2024» المقررة في السويد، بسبب عدوانها البربري على الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية

فعلى خطى زملائهم في أيسلندا وفنلندا ومن جنسيات أخرى، وقع أكثر من 1000 موسيقي في السويد، الدولة المستضيفة للمسابقة، عريضة تضمنت اتهامات لإسرائيل بارتكاب «جرائم حرب»، تنتقد اتحاد هيئة البث الأوروبية، الجهة المنظمة للمسابقة، بسبب ازدواجية المعايير في السماح لإسرائيل بالمنافسة على الرغم من حظر روسيا بعد العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. فيما ترددت دعوات مماثلة من بعض المجموعات والتي حثت دولها على الانسحاب في حال مشاركة إسرائيل في هذه المسابقة.

1500 فنان فنلندي أيضا طالبوا في عريضة بمنع إسرائيل من المشاركة بسبب «جرائم الحرب في غزة»، وهدّدت «بانسحاب فنلندا من المسابقة في حال لم يتم طرد إسرائيل من المسابقة».

ويرى كبار الفنانين الفنلنديين: «لا يتوافق مع قيمنا أن يُمنح بلد يرتكب جرائم حرب، ويواصل احتلاله العسكري، منصّة عامة لتلميع صورته باسم الموسيقى».

وكان موسيقيون أيسلنديون قدّموا الشهر الماضي مطالب مماثلة، كما دعت مغنية البوب الأسترالية Montaigne، التي مثّلت أستراليا في مسابقة الأغنية الأوروبية عامي 2020 و2021، إلى استبعاد إسرائيل منها.

لقد بدأت»مسابقة اليوروفيجن» كمشروع للسلام يتطلع لتوحيد الدول والمواطنين عبر الموسيقى لكن السماح لإسرائيل بالمشاركة على هذا النحو يزعزع روح المنافسة، ويزعزع أهداف المسابقة أيضًا» يقول الفنانون مع تحذير من أن «عدم مقاطعة إسرائيل هو رسالة بأن الحكومات تستطيع ارتكاب جرائم حرب من دون تداعيات.

ونحن نرفع القبعة لهذا الموقف المشرق والمشرف في دول صديقة لإسرائيل وترتبط معها بشراكات واتفاقيا، نخفي المنا من رؤية اعلام الاحتلال ونشيده الوطني ووفوده في عواصم شقيقة، وبعضها في حالة حرب رسميا مع دولة الاحتلال وأخرى حديثة التطبيع بحجة لوائح واتفاقيات. بينما يستمرّ العدوّ بحربه على غزة، متجاهلًا قرارات العدل الدولية،

من يعش رجبا يرى فنانوا اوروبا الذين شاهدو طوال 120 يوما جرائم حرب خطيرة وكانوا شهودا عليها، يرفضون منح المجرم منصّة لتلميع صورته باسم الموسيقى، ويرى ايضا عجبا يتجاوز التطبيع.

دون تعليق..

17 ألف طفل في قطاع غزة فصلوا عن ذويهم

تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»، إلى أن 17 ألف طفل على الأقل في قطاع غزة، باتوا غير مصحوبين، أو انفصلوا عن عائلاتهم، بعد نحو 4 أشهر على بدء العدوان.

المتحدث باسم المنظمة في الأراضي الفلسطينية جوناثان كريكس، قال إن هذا الرقم يمثل 1 % من إجمالي عدد النازحين البالغ 1,7 مليون شخص.

وتحدث عن صعوبة تحديد هوية الأطفال، بسبب نقلهم في بعض الأحيان إلى المستشفيات إما مصابين أو في حالة صدمة و»ببساطة لا يمكنهم حتى قول أسمائهم».

وأوضح كريكس أنه في حالات النزاعات، يقوم الأقارب برعاية الأطفال الذين يجدون أنفسهم دون ذويهم، إلا أن «السكان في غزة حاليا يفتقرون إلى المواد الغذائية والمياه والمأوى وتواجه هذه العائلات صعوبة في تلبية حاجاتها أطفالها وأفرادها».

وتشير «اليونيسيف» إلى أن «كل أطفال غزة تقريبا البالغ عددهم مليونا يحتاجون إلى مساعدة على صعيد الصحة النفسية، في مقابل نصف مليون قبل بدء الحرب الأخيرة في السابع من تشرين الأول/اكتوبر».

وأوضح كريكس أن الأطفال «تظهر عليهم أعراض مثل مستويات عالية من القلق المستمر، وفقدان الشهية، ولا يستطيعون النوم، ويعانون من نوبات انفعالية أو ذعر في كل مرة يسمعون فيها قصفا».

ودعا إلى وقف لإطلاق النار، لتتمكن «يونيسيف» من إجراء إحصاء مناسب للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، وتحديد أقاربهم، وتقديم الدعم في مجال الصحة النفسية.

نطقوا بما يدركونه

عايدة عم علي *

في أرض عمر أطفالها عشرة آلاف عام. زيتونتها من تاريخ تشكل الأرض، تنطق اللغة بالحقيقة حتى لو جاءت باعتراف العدو ضمنياً أن أرضاً تنجب الأمهات فيها رجالاً لا يمكن أن تموت. وأن انتماء أبنائها وتمسُّكهم بأرضهم حالة إعجازية لا مثيل لها، لا يمكن أن يعيشها أصحاب الجنسيتين لصوص الأرض مزوري التاريخ. حقيقة يشكل العدو لها خطوة في درب تحويل الأهداف الانتصار والعودة إلى واقع.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية، قالت في افتتاحيتها "الفلسطينيون أفضل شعوب الأرض في الدفاع عن أوطانهم". وانهم مِن أفضل شعوب الأرض الذين هبّوا للدِّفاع عن حقوقهم بعد خمسة وسبعين عاماً، وكأنهم رَجُلٌ واحِد.

وتقول الصحيفة الاسرائيلية أنه أثناء الحرب على غزة وإطلاق صواريخ المقاومة، خسارتنا كل ثلاث أيام ٩١٢ مليون دولار مِن طلعات الطائرات، وثمن صواريخ الباتريوت، وتزويد الآليات بالوقود. واستهلاك الذخائر، والصواريخ على كافة انواعها.

هذا إضافة الى تعطُّل الحركة التجارية، وهبوط البورصة، وتوقُّف مُعظم المؤسّسات وأعمال البِناء، وشلل تام في جميع مجالات الزراعة، وموت الدواجن على أنواعها في المزارع بعشرات ملايين الدولارات، وتعطُّل بعض المطارات، وبعض خطوط القطارات، وثمن إطعام الهاربين إلى الملاجئ

ناهيك عن التدمير في البيوت والمحال التجارية والسيارات والمصانع، بفعل صواريخ المقاومة الفلسطينية،

واضافت الصحيفة الاسرائيلية إننا نتعرض لحرب نحن مَن بدأها وأوقد نارها وأشعل فتيلها ولكننا لسنا مَن يُديرها وبالتّأكيد لسنا مَن يُنهيها ونهايتها ليست لمصلحتنا، خاصّة وأن المُدن العربية في إسرائيل فاجأت الجميع بهذه الثورة العارمة ضدنا بعد أن كنا نظُن أنهم فقدوا بوصلتهم الفلسطينية.

واعترفت صحيفة هآرتس أن هذا نذير شُؤم على الدولة التي تأكّدَ سياسيُّوها أن حساباتهم كانت كُلها مغلوطة وسياساتهم كانت تحتاج لأفق أبعد مِمّا فكروا فيه.

واستدركت.. إنهم فعلاً أصحاب الأرض ومَن غير أصحاب الأرض يدافع عنها بنفسه وماله و أولاده بهذه الشراسة و هذا الكبرياء والتحدي؟

وأكد كاتب المقال في هآرتس: أنا كيهودي، أتحدى أن تأتى دولة إسرائيل كلها بهذا الانتماء وهذا التمسك والتجذُّر بالأرض. ولو أن شعبنا متمسِّك بأرض فلسطين لما رأينا ما رأيناه مِن هجرة اليهود بهذه الأعداد الهائلة في المطارات أنهم يسارعون للهجرة منذ أوّل بدء الحرب.

وأضاف الكاتب بعد أن أذقنا الفلسطينيين ويلاتنا من قَتل و سِجن و حِصار وأغرقناهم بالمخدرات و غزونا أفكارهم بخُزعبلات تُبعدهم عن دينهم، كالتحرُّر والإلحاد والشَّك بالإسلام والفساد والشذوذ الجنسي ....الخ

لكن الغريب في الأمر، أن يكون أحدهم مُدمِن مخدرات، ولكنّه يهُب دفاعاً عن أرضه وأقصاه. هذا بالإضافة الى أنهم يعلمون ما ينتظرهم مِن ذُل وإهانة واعتقال البعض، ولم يتردّدوا يوما عن الذهاب لأداء الصلاة في المسجد الأقصى،

جيوش دول بكامل عِتادها، لم تجرُؤ على ما فعلته المقاومة الفلسطينية في أيام معدودات. وهذا القناع قد سقط عن الجندي الإسرائيلي الذي لا يُقهر، وأصبح يُقتل ويُخطف...

وأردفت الصحيفة: طالما أن تل أبيب ذاقت صواريخ المقاومة، فمِن الأفضل أن نتخلّى عن حِلمنا الزائف، بإسرائيل الكبرى، ويجب أن تكون للفلسطينيين دولة جارة تُسالمنا، ونُسالمها، وهذا فقط يُطيل عمر بقائنا على هذه الأرض بضع سنين.

كما تعتقد الصحيفة بأنه ولو بعد ألف عام، هذا إن استطعنا أن نستمر لعشرة أعوام قادمة، كدولة يهودية، فلا بُد أن يأتي يوم، ندفع فيه كل الفاتورة.

فالفلسطيني سيُبعث مِن جديد، ومِن جديد ومِن جديد، وسيأتي مرّة راكباً فرسه، متجهاً نحو تل ابيب.

على أبواب الشهر الخامس من العدوان، في ظل استمرار للقصف الجوي والبحري والبري الذي تنفذه قوات الاحتلال الصهيوني على كل قطاع غزة، واستمرار المقاومة الشرسة والقتال الضارب مع القوات المتوغل وداخل الكيان ورغم الدمار والقتل والتنكيل غير مسبوق نجددها عالية صريحة للعالم، النصر حليف الشعوب المقاومة وان النصر قادم لا محالة.

---

* عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو*

الرهان الخاسر

هل ما زال الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية قائما؟ وهل ما زالت القيادة الفلسطينية تركض خلف السراب الأمريكي لتحقيق الدولة الفلسطينية عبر حل الدولتين؟ في الوقت الذي صادق مجلس النواب الأمريكي، على مشروع قانون يحظر على جميع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية دخول الأراضي الأمريكية، وصوت لصالح مشروع القانون 422 عضوا في المجلس مقابل صوتين اثنين فقط ضد مشروع القانون، كما وسبق للولايات المتحدة أن أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر عام 2018، والذي كان يعتبر البعثة الدبلوماسية الوحيدة التي كانت تمثل فلسطين في الولايات المتحدة.

أن الادارة الامريكية الحالية انتقلت من طور الانحياز السافر وتوفير الدعم المالي والعسكري والحماية السياسية لدولة الاحتلال إلى الشراكة التامة معها في العدوان المتواصل على اهلنا بقطاع غزة ، وقد أرسلت الولايات المتحدة إلى إسرائيل ما مجموعه 158 مليار دولار في شكل مساعدات ثنائية وتمويل الدفاع الصاروخي منذ عام 1948، حتى الآن، وفقاً لتقرير صدر في شهر مارس/آذار عن خدمة أبحاث الكونغرس، بحسب تقرير لـ«Business Insider»، عدا عن توفير الغطاء الدولي ، وتحريك الاساطيل البحرية لحمايتها، ومشاركتها في قتل أطفال فلسطين بأسلحة محرمة دولياً .

أن استمرار الرهان الفلسطيني على امريكا جزء من العبث السياسي، الذي يتطلب البحث عن خيارات دولية بديلة لترجيح ميزان القوى، فاجندة الادارات الامريكية المتعاقبة تضع «اسرائيل » على سلم الأولويات ، فهي من المحرمات في السياسية الخارجية الامريكية ، والتي ضحت بالدعم المالي لأوكرانيا من أجل «عيون اسرائيل » ، لتبقى الحارس الأمين لمصالح أمريكا وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط ، لقد حان الأوان لدولة فلسطين أن تخرج من العباءة الأمريكية التي ما زالت تفرض القوانين ضد الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، وتنفذ الاجندة الداعمة لدولة الاحتلال، فمن لم يستطع توفير الأموال المسروقة من دولة فلسطين وهي حق قاتوني وشرعي، لن يستطيع أن يجلب الدولة الفلسطينية مهما تعددت الصيغ التي تطرحها ادارة بايدن .

ولنذكر أيضا بجملة من القوانين ضد السلطة الوطنية الفلسطينية منها هو مناهضة الإرهاب لعام 1987 عندما قرر الكونغرس أنّ منظمة التحرير الفلسطينية منظّمة إرهابية، وأنّها تهديد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وللقانون الدولي؛ ويجب منعها من العمل في الولايات المتحدة. وقانون تايلور فورس عام 2018، وبموجب هذا القانون تم منع بعض أنواع الدعم الاقتصادي، التي تستفيد منها السلطة الفلسطينية بشكل مباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم تبدي الادارة الأمريكية الحالية أية خطوات تجاه القضية الفلسطينية بل تعمدت إلى ازاحتها عن جدول اعمالها ، ولم تنشط وزارة الخارجية الأمريكية بالتحركات إلا بعد السابع من اكتوبر لخدمة «اسرائيل» والدفاع عنها ، والحديث عن ما اسمته «السلطة المتجددة » ضمن خطتها لليوم التالي على العدوان ، وما زالت القيادة الفلسطينية تراهن على الادارة الامريكية لتحقيق وهم الدولة ، فهل نصحوا من الوهم قريبا ؟؟؟ .

عضو اللجنة المركزية

لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني